قادة مجلس التعاون قبيل اختتام القمة أمس. «أ ف ب»

جددت مؤازرتها للبنان سياسياً واقتصادياً ودعت لتجاوز الاحتقان الحالي

قمة الرياض تطالب بحل الميليشيات واحترام استقلال العراق

الرياض - وكالات:

دعت دول مجلس التعاون الخليجي «ضرورة إخلاء منطقة الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل».

ووجه قادة هذه الدول بـ «إجراء دراسة مشتركة لايجاد برنامج نووي سلمي (يخدم دول المجلس) للاستخدام في المشاريع السلمية».

وفي الشأن العراقي، دعت قمة الرياض الخليجية في بيانها الختامي امس الى «حل الميليشيات فورا وانهاء العنف»، داعية ايران بدون ان تسمها الى «عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق».

واعرب البيان عن «قلق المجلس الشديد ازاء الانفلات الامني في العراق، واكد تأييده للحكومة العراقية في التصدي لهذه الاعمال ومطالبتها بحل الميليشيات فورا وانهاء المظاهر المسلحة».

وأكد على أهمية «الحفاظ على التوازن الاجتماعي الذي ساد العراق ونسيج التداخل وصلة الوصل الذي يربط بين المذاهب والعشائر في مختلف المناطق العراقية».

كما ادان المجلس «الاعمال الارهابية والاجرامية واعمال القتل والعنف الطائفي والتهجير القسري الذي تشهده الساحة العراقية»، ودعا الى «احترام سيادة واستقلال وهوية العراق ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم».

كما دعا القادة الخليجيون امس اللبنانيين إلى وحدة الصف والحوار لتجاوز الاحتقان الحالي، مؤكدين مواصلتهم مساندة لبنان سياسيا واقتصاديا. وقال الامين العام للمجلس عبد الرحمن العطية في بيان له في ختام القمة إن «دول المجلس الست مستمرة في مؤازرة لبنان سياسيا واقتصاديا».

وأدان المجلس «بشدة مسلسل العنف والاغتيالات السياسية»، مؤكدا أن «استمرار عمليات القتل تؤدي إلى الاحتقان السياسي». وشدد البيان على ضرورة «وحدة الصف اللبناني والالتزام بالشرعية الدولية وتقديم الحوار لتجاوز الاحتقان الحالي».

وأعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن أملها في أن «يقدم المتورطون في أعمال القتل التي حدثت في لبنان إلى المحاكمة».

نص البيان الختامي للقمة ألـ 27 لمجلس التعاون

الرياض - بنا:

صدر عن الدورة السابعة والعشرين للمجلس الاعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «قمة جابر» التي اختتمت اعمالها اليوم بالرياض البيان الختامي التالي نصه:

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، عقد المجلس الاعلى دورته السابعة والعشرين في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية يومي السبت والاحد 18 و 19 ذو القعدة 1427هـ الموافق 9 و10 ديسمبر 2006م برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى.

رحب المجلس الاعلى بحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت الذي يتمثل فيه حفظه الله عهد متواصل لنهج من البناء والعطاء والعزة والتقدم لدولة الكويت وشعبها العزيز ومواصلة تعزيز مسيرة مجلس التعاون وتحقيق اهدافه السامية مع اخوانه قادة دول المجلس، والحفاظ على امن مجلس التعاون وتثبيت قواعده وبما يؤمن الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

وانطلاقا من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك والدفع بها الى افاق ارحب واشمل استعرض المجلس الاعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي: بحث المجلس الاعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفع له من توصيات وتقارير من اللجان الوزارية المختصة ومن الامانة العامة فقد اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما تم اتخاذه من خطوات لاستكمال متطلباته وما نتج عن تطبيق الاتحاد الجمركي من اثار ايجابية على تسهيل حركة السلع بين دول المجلس وزيادة كبيرة في التبادل التجاري بينها واعتمد المجلس الدليل الموحد لاجراءات الرقابة على الاغذية المستوردة عبر منافذ دول المجلس من العالم الخارجي والذي يعد احد متطلبات الاتحاد الجمركي وتابع المجلس الاعلى خطوات تطبيق السوق الخليجية المشتركة وما تم انجازه منها خلال عام 2006م من قبل الدول الاعضاء خاصة في مجال ممارسة الانشطة الاقتصادية وتنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بالسوق المشتركة وبارك المجلس اتفاق لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتفويض منه على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة الانشطة الاقتصادية التالية في جميع دول المجلس خدمات التأمين والتعقيب لدى الدوائر الحكومية والنقل ووجه اللجان المعنية بسرعة استكمال جميع المتطلبات الاخرى للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية العام القادم تنفيذا لتوجيهاته في دوراته السابقة بان يتم اعلان قيام السوق المشتركة بنهاية عام 2007م وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة اطلع المجلس الاعلى على تقرير الامانة العامة عما تم اتخاذه بهذا الشأن وكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية باستكمال بحث كيفية حساب معايير تقارب الاداء الاقتصادي والنسب المتعلقة بها وفوض وزراء المالية بالاتفاق عليها ووجه اللجان المعنية بتكثيف الجهود لاستكمال الخطوات والاتفاق على الانظمة والوثائق اللازمة لاقامة الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة لدول المجلس وفق البرنامج الزمني المشار اليه واعتمد المجلس الاعلى قانون «نظام» العلامات التجارية لدول المجلس بصفته قانونا «نظاما» الزاميا والذي ينظم العلامات التجارية القابلة للتسجيل واجراءات تسجيلها ومدة حماية العلامات التجارية واجراءات شطبها ونقل ملكيتها واطلع المجلس على تقرير عن مشروع اصدار البطاقة الذكية والمراحل التي وصل اليها المشروع في كل دولة من دول المجلس ووجه باستخدامها لاغراض التنقل بين دول المجلس ووجه اللجان الوزارية المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك وتابع المجلس الاعلى ما تم بشأن الدراسة التفصيلية للجدوى الاقتصادية لمشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون والتأكيد على اهميته الاستراتيجية ودراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء شبكة لسكك الحديد تربط بين دول المجلس ووجه اللجان الوزارية المختصة بمتابعة دراسة هذين المشروعين الحيويين والاسراع في رفع توصياتها بشأنهما الى المجلس الاعلى واطلع المجلس الاعلى على تقرير الامين العام للمجلس عبد الرحمن العطية في بيان له في ختام القمة إن «دول المجلس الست مستمرة في مؤازرة لبنان سياسيا واقتصاديا».

وأدان المجلس «بشدة مسلسل العنف والاغتيالات السياسية»، مؤكدا أن «استمرار عمليات القتل تؤدي إلى الاحتقان السياسي». وشدد البيان على ضرورة «وحدة الصف اللبناني والالتزام بالشرعية الدولية وتقديم الحوار لتجاوز الاحتقان الحالي».

وأعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن أملها في أن «يقدم المتورطون في أعمال القتل التي حدثت في لبنان إلى المحاكمة».

المجلس الاعلى على تقرير الامين العام بشأن التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية ونتائج الاجتماعات المشتركة التي عقدت بين الجانبين خلال العام الجاري وما اسفر عنه مؤتمر المانحين الذي عقد برعاية دول مجلس التعاون في لندن يومي 15 و 16 نوفمبر 2006م والذي تمكن من حشد معظم الموارد اللازمة لتمويل احتياجات اليمن في المرحلة القادمة ووضع الاسس اللازمة للتنسيق والتشاور من اجل تعزيز الشراكة بين الجمهورية اليمنية ومجتمع المانحين وفي مقدمتهم دول مجلس التعاون.

وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس الاقتصادية مع الدول والمجموعات الدولية، اطلع المجلس الاعلى على التطورات التي تمت في هذا الشأن خلال 2006 م وعلى سير المفاوضات لاقامة مناطق تجارة حرة بين دول المجلس وعدد من الدول والمجموعات الاقتصادية وعبر عن ارتياحه للتقدم الحاصل في هذه المفاوضات وفي مجال شؤون الانسان والبيئة اطلع المجلس الاعلى على تقرير المتابعة المقدم من الامانة العامة بشأن الخطوات التي اتخذتها الدول الاعضاء في تطبيق النظام الموحد الخاص بمد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو وثمن الجهود المبذولة في هذا الشأن، وانطلاقا من حرص المجلس الاعلى على أهمية حماية البيئة البحرية من التلوث وحفاظا على الموارد الطبيعية بدول المجلس يؤكد المجلس على أهمية الاسراع في استكمال انشاء مرافق استقبال مخلفات السفن بالنسبة للدول التي مازالت مشاريعها بهذ الخصوص قيد التنفيذ وذلك لاعلان منطقة الخليج منطقة بحرية خاصة وانضمام بقية دول المجلس لاتفاقية «ماربول» لحماية البيئة البحرية، وحرصا من المجلس على تحقيق أهداف الرعاية الصحية التكاملية لدول المجلس والحصول على دواء امن وفعال وبسعر مناسب وافق المجلس على توحيد سعر الاستيراد لادوية دول مجلس التعاون للقطاع الخاص وبعملة واحدة كما اطلع المجلس الاعلى على تقرير الامانة العامة بشأن متابعة الخطوات التي تمت في مجال التطوير الشامل للتعليم والخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام واعتماد الميزانيات المالية اللازمة لتنفيذ بعض البرامج في الجامعات بدول المجلس، وفي المجال العسكري اطلع المجلس على نتائج الاجتماع الدوري الخامس لمجلس الدفاع المشترك حيث صادق على الدراسة التي رفعها مجلس الدفاع المشترك والخاصة بمقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة والتي تهدف الى تعزيز وتطوير القوة وزيادة فعاليتها القتالية وكلف الامانة العامة بمتابعة استكمال الدراسات والتنظيمات المتعلقة بذلك كما صادق المجلس الاعلى على بقية القرارات المتعلقة بسير التعاون العسكري في مختلف المجالات ومن ابرزها ما يخص ادامة وتطوير المشاريع العسكرية والتمارين الدورية المشتركة وفي مجال التنسيق والتعاون الامني استعرض المجلس الاعلى مسار التنسيق والتعاون الامني بين الدول الاعضاء في ضوء قرارات الاجتماع الخامس والعشرين لوزراء الداخلية بدول المجلس وما توصل اليه الاجتماع من اليات واجراءات تهدف الى تعزيز التنسيق والتعاون الامني بين الدول الاعضاء وأيدى ارتياحه لما تحقق في هذا المجال من خطوات للحفاظ على ما تنعم به شعوب دول المجلس من نمو واستقرار وازدهار وتكثيف الاتصال والتواصل موءكدا على أهمية استكمال حلقة تنقل المواطنين بين الدول الاعضاء في الشأن الايراني ناقش المجلس الاعلى استمرار احتلال الجمهورية الاسلامية الايرانية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة وأكد المجلس مجددا على مواقفه الثابتة دعم حق دولة الامارات العربية المتحدة في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الاقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزء لا يتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة التعبير عن الاسف لعدم احراز أي تقدم في الاتصالات المباشرة والاقليمية والدولية التي تجرى مع ايران أو أية نتائج من شأنها الاسهام في حل القضية وبما يعزز الامن والاستقرار في المنطقة. التأكيد على استمرار المجلس الوزاري بالنظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدى الى اعادة حق دولة الامارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث دعوة الجمهورية الاسلامية الايرانية الى الاستجابة لمساعي دولة الامارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين أو احالة القضية الى محكمة العدل الدولية وحول أزمة الملف النووي الايراني التزاما بمبادئ مجلس التعاون الثابته باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية جدد المجلس دعوته الى ضرورة التوصل الى حل سلمي لهذه الازمة وحث ايران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حث ايران بالالتزام بالمعايير الدولية للامن والسلامة وأن تراعى الجوانب البيئية في هذا الشأن وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مطالبة اسرائيل بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واخضاع كافة منشاتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما حث المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن كما أكد المجلس مجددا على مطالبته بجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج مع الاقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية وأن يكون ذلك متاحا للجميع في اطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ووجه المجلس الاعلى باجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لايجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للاغراض السلمية طبقا للمعايير والانظمة الدولية، وفي الشأن العراقي أعرب المجلس الاعلى عن ألمه الشديد لتدهور الوضع في العراق الذى يشهد أحداثا دامية تتصاعد وتيرتها وحدتها وتزداد معها معاناة أبناء الشعب العراقي الشقيق مشيرا الى نتائج الاجتماع الطارئ للجنة الوزارية الخاصة بالعراق والتي عقدت بالقاهرة بتاريخ 5 / 12 / 2006 م ولوضع المجلس الاعلى موقف مجلس التعاون حول الاوضاع في العراق وذلك على النحو التالي «احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته ورفض دعاوى التجزئة والتقسيم والتأكيد على عدم التدخل في شوءونه الداخلية من قبل أي طرف كان لمحاولة التأثير على الاوضاع الداخلية من اجل تحقيق أهداف لا تخدم الوحدة الوطنية العراقية أو من خلال مد نفوذه السياسي أو الثقافي داخل العراق بما يؤدى الى تكريس الانقسام والطائفية ويقود الى زعزعة الاستقرار في المنطقة»

اعتبار أن التوافق الوطني هو مفتاح الحل في العراق وأن تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي الطائفية والعرقية تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الاستقرار في العراق «ادانة الاعمال الارهابية والاجرامية وأعمال القتل والعنف الطائفي والتهجير القسرى الذى تشهده الساحة العراقية وبحصد أرواح الالاف من أبناء الشعب العراقي الابرياء وأعرب عن القلق الشديد ازاء الانفلات الامني وتأييد الحكومة العراقية في التصدى لهذه الاعمال ومطالبتها بحل الميليشيات فورا وانهاء المظاهر المسلحة غير القانونية التي تسهم في ازدياد حدة التوتر في العراق» الترحيب بما جاء في وثيقة مكة المكرمة في الشأن العراقي الصادرة بتاريخ 20/10/2006 م.

وأوضح موافق دول المجلس تجاهها وذلك على النحو التالي جدد استنكاره الشديد وادانته لاستمرار الاعتداءات الاسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني وارتكابها بحقهم أبشع المجازر الوحشية والتي كان اخر هذه الجرائم مجزرة بيت حانون التي ذهب ضحيتها الابرياء المدنيون من الاطفال والشيوخ والنساء أكد المجلس الاعلى وقوف مجلس التعاون الى جانب الاشقاء الفلسطينيين داعيا المجتمع الدولي الى تحرك سريع لوضع حد لتلك الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة وضرورة عقد مؤتمر دولي لوضع حد للاجراءات الاسرائيلية التعسفية والاعمال الاجرامية وتفعيل عملية السلام وفق مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق وقرارات الشرعية الدولية وفي هذا السياق عبر المجلس عن ترحيبه بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذى أدان اسرائيل بأغلبية كبيرة لارتكابها مجزرة بيت حانون كما رحب بقرارات مجلس حقوق الانسان المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني الذى عقد يوم 15 نوفمبر الماضى وحمل اسرائيل على الافراج عن المستحقات الضريبية للسلطة الفلسطينية والسعي لدى المجتمع الدولي لرفع الحصار والمعاناة عن الشعب الفلسطيني الشقيق كما طالب بالافراج عن جميع الاسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي كما دعا المجلس الاعلى القادة الفلسطينيين لبذل المزيد من الجهد لتعزيز الوفاق الفلسطيني والاسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضع في سلم أولوياتها وحدة الصف وبما يؤدى الى تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق الامن والاستقرار الداخلي كما أكد المجلس على أن السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط لن يتحقق الا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للبقاء وعاصمتها القدس الشريف والانسحاب الاسرائيلي من الجولان العربي السورى المحتل الى خط الرابع من يونيو حزيران من عام 1967م ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان وفي هذا الاطار رحب المجلس بوقف اطلاق النار بين الفلسطينيين والاسرائيليين باعتباره خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو الحوار واستئناف عملية السلام مشددا على اهمية التزام الاطراف بهذا الاتفاق واملا ان ينهى ذلك اعمال العنف والعنف المضاد ويحقق الاستقرار ويفسح المجال لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية ويساعد على رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني وخلص المجلس الى ان غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية والمعاناة الهائلة التى يتحملها الشعب الفلسطيني الشقيق والتي فاقت كل حدود التصور هي السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الاوسط وتعدد صورها وطالب المجلس المجتمع الدولي ان يعطى اولوية قصوى للتوصل لحل عادل لتلك القضية وفق قواعد الشرعية الدولية اذ لم تعد الحلول المؤقتة او التسويات الجزئية كافية او مقبولة اذا اريد لهذه المنطقة ان تتنعم بالامن والاستقرار واستعرض المجلس الاعلى تطورات الاحداث المؤسفة في لبنان وعبر عن مواقف دول المجلس منها وذلك على النحو التالى ادان بشدة العودة الى مسلسل العنف والاغتيالات السياسية في لبنان بمقتل وزير الصناعة اللبناني بيير الجميل معبرا عن تعازيه ومواساته لاسرة الفقيد والحكومة اللبنانية والشعب اللبناني الشقيق.

وأكد ان استمرار مثل هذه الاعمال الارهابية من شأنه تعميق الاحتقان السياسي وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية واتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان الشقيق. استمرار دول المجلس في مؤازرة لبنان سياسيا واقتصاديا بما في ذلك اعادة الاعمار والترحيب بمؤتمر باريس «3» لدعم لبنان والذى سيعقد العام القادم. وأكد على ضرورة ان يعمل اللبنانيون جميعا على وحدة الصف اللبناني وتعزيز الامن والاستقرار والالتزام بالمؤسسات الدستورية الشرعية وتغليب التوافق والحكمة ولغة الحوار لتجاوز الظروف الحالية والتي من شأن استمرارها المساس باستقرار لبنان ووحدته الوطنية واستقلال قراره السياسي.

وفي الشأن السوداني استعرض المجلس الاعلى تطورات الاوضاع في السودان وأكد على مايلى التعبير عن الاسف لاستمرار المعاناة الانسانية في اقليم دارفور، حث المجلس الاعلى الحكومة والفصائل السودانية الى اللجوء الى لغة الحوار وتغليب المصالح الوطنية العليا للسودان الشقيق. وبشأن الوضع في الصومال استعرض المجس الاعلى التطورات الجارية واستمرار الصراع ومسلسل الازمات بين الحكومة الصومالية والمحاكم الاسلامية ودعا المجلس الاطراف الصومالية المتصارعة الى اللجوء الى المفاوضات والحوار لكي يتوصل الاخوة في الصومال الشقيق الى حل توافقى ينهى خلافاتهم ويعيد لبلدهم الامن والاستقرار ويجنبه المزيد من الانقسام والمعاناة.